مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد07/ العـدد: 02 (2023)، ص 424-442

الحوكمة العالمية في بناء السلام بعد النزاع: المنظمات غير الحكومية أنموذجاً

Global governance in post-conflict peace building:NGOs as a model

قادة بن عبد الله عائشة[1]

[1] جامعة أبوبكر بلقايد تلمسان، aicha_kb@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2023/02/20 تاريخ القبول: 2023/06/02 تاريخ النشر: 2023/10/31

ملخص:

ستحاول هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على جهود المنظمات غير الحكومية كفاعل له دور في النظام الدولي الذي أصبح يتميّز بالتشابك والتعقد من جهة، ومن جهة أخرى بروز موضوعات جديدة كحقوق الإنسان، الأزمات البيئية والصحيّة وبناء السلام؛ هذه الأخيرة التي تلعب المنظمات غير الحكومية فيها دوراً بارزاً سعياً منها لإحلال ثقافة نشر السلام وإعادة البناء جراء ما خلفته النزاعات من آثار مدمرة. يهدف البحث إلى النتائج:

- التعريف بجهود المنظمات غير الحكومية في بناء السلام وبخاصة في مناطق النزاع.
- التأكيد على فلسفة العمل الجماعي لتحقيق السلام والتنمية.
- هناك عراقيل عديدة لا تزال تواجه عمل المنظمات غير الحكومية.

كلمات مفتاحية: المنظمات غير الحكومية؛ الليبيرالية المؤسسية؛ النزاع؛ بناء السلام؛ إفريقيا.

Abstract:

This research paper will attempt to shed light on the efforts of NGOs as an actorwith a role in the international system, which has become characterized by complexity and on the other hand the emergence of new issues such as humanrights, environmental and health crises and peacebuilding; The latter, in whichNGOsplay a prominentrole, istrying to establish a culture of peace and reconstruction as a result of the devastating effects of conflicts .The research aims at the results:

-Introducing the efforts of non-governmental organizations in building peace, especially in conflict areas.

-Emphasizing the philosophy of team work to achieve peace and development.

- There are many obstacles stillfacing the work of NGOs.

Keywords: Non-governmental organizations; institutional liberalism; dispute; peace building; Africa .

المؤلف المرسل: قادة بن عبد الله عائشة، aicha_kb@yahoo.fr

مقدمة:

شكلت فترة ما بعد الحرب الباردة مرحلة فاصلة في تاريخ العلاقات الدولية، فالنزاعات التي كانت قائمة بين الدول قد اتخذت شكلاً وطابعاً جديداً سواء من حيث الفاعلين فيها أو حتى أسبابها؛ أصبحت الدول الهشة أكثر عرضة للنزاعات الداخلية بالنظر لتعدد أسبابها الاقتصادية، السياسية، الأمنية وحتى الاجتماعية أضف إلى ذلك ما خلفته آثار المرحلة الإستعمارية التي عمقت وأحدثت شرخاً في النسيج الإثني والعرقي للدول.

ساهمت كل هذه العوامل مجتمعة في بروز دول فاشلة، هشة وعاجزة عن إدارة شؤونها الداخلية وحتى الخارجية؛ مما تسبب في حالة انهيار تام لمؤسسات الدولة وتزايد لحالات العنف والفوضى و اللا أمن، وأصبحت هذه الدول مستقراً للتنظيمات الإرهابية وتفشي حالات الجريمة المنظمة. وتعتبر القارة الإفريقية حالة استثنائية بنزاعاتها الداخلية و الإثنية؛ حيث أصبحت سمة الفشل، الضعف والهشاشة صفات ملتصقة بدولها، فهي القارة الوحيدة التي تجمعت فيها كل أنماط وأشكال النزاعات المسلحة؛ وهذا ما أثر على مسيرة البناء والنهوض الاقتصادي لدول القارة التي أصبحت تتخبط ما بين التبعيّة وسياسات مصالح القوى الكبرى فيها.

جهود ومقاربات بناء السلام كانت كثيرة ومتعددة ما بين جهود المنظمات الحكومية وغير الحكومية؛ وهنا يجب الإشارة إلى أن النزاعات المسلحة لا تتوقف دائماً بشكل كامل عندما يتم التوصل لتسوية سياسية أو عند توقيع اتفاقية سلام، ومعالجة المشاكل السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والأسباب الأخرى الأساسية للحروب؛ فهي عملية طويلة ويبقى دائما خطر عودة المجتمع للعنف خلال الفترة المباشرة التي تلي الحرب واقعاً مطروحاً.

من كل هذا ارتأت الباحثة البحث في إشكالية رئيسية تتمحور حول ما هي جهود المنظمات غير الحكومية في بناء السلام بعد فترة النزاعات المسلحة في إفريقيا؟

للإجابة على هذه الإشكالية تم طرح الفرضية التالية:

– يرتهن دور المنظمات غير الحكومية في مناطق النزاع بمدى المساعدات الفنيّة والتدريبية.

استخدم الباحثة **المنهج الوصفي** و**منهج دراسة الحالة**؛وكذا **مقاربة الدور**؛ وذلك لمعالجة الموضوع من مختلف جوانبه البحثية.

ينطوي موضوع الدراسة على أهمية علمية نظرية على اعتبار أنه يبحث في مفهومي الحوكمة الأمنية وبناء السلام الذي ركز عليه "يوهان غالتونغ"، وكذا أهمية موضوعية عملية لكونه يبحث في الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في مناطق النزاع خاصة في افريقيا.

أولا:الأطر المعرفية: الحوكمة العالمية / بناء السلام

1. الحوكمة العالمية

تضم الحوكمة عملية مجموعة من القواعد تحدد الممارسات والأدوار وتوجه التفاعلات تتضمن نشاطات الفواعل غير الدولاتية والفواعل الدولية، وبالتالي هي تفاعل مجموعة من الشبكات المنظمة في عدد من الأجهزة الحكومية لإدارة السلطات الإقتصادية، السياسية، الإدارية والإجتماعية، بحيث تكون محصلة التفاعلات الرسميّة وغير الرسمية هي تحقيق أهداف ومصالح المجتمع[1]. ويتضمن مفهوم الحوكمة يتضمن ثلاثة جوانب أساسية هي:[2]

– الطريقة التي يتم بها اختيار الحكومات ومتابعتها وتغيرها.

– قدرة الحكومات على صياغة السياسات بفاعلية وتنفيذها.

– احترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تنظم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهم.

وهناك العديد من المرتكزات التي يجب توفرها من أجل تحقيق الحوكمة منها:[3]

– الشفافية وتتمثل في بإتاحة البيانات والمعلومات للمواطنين وبالوقت المناسب عن أنشطة ومجالات عمل الحكومة بطريقة يمكن الاعتماد عليها والتي يمكن من خلالها مساءلة ومحاسبة المسؤولين عن أعمالهم مما يساعد المواطنين على تحديد ما ينبغي تغييره أو تحسينه.

– حرية الصحافة والإعلام والتي تقوم إلى تعزيز الشفافية من خلال تسليط الأضواء على حالات الفساد وانتهاكات القوانين وتحديد أوجه القصور في الأداء الحكومي.

– الحد من هيمنة المسؤولين الحكوميين وإصلاح الهيئات الحكومية التي تتبع إجراءات بيروقراطية معقدة للحد من استغلال السلطة اتجاه الحد من الفساد.

– إصلاح السلطة القضائية وتقوية الرقابة على السلطة التنفيذية لتتمكن السلطة القضائية من الإشراف على تنفيذ القوانين بكفاءة ونزاهة ومساءلة كبار الموظفين الحكوميين عند تشخيص حالات الانحراف السلبية.

– بناء آليات واضحة المعالم لتضييق حالات الفساد من خلال تنشيط الرقابة الشعبية من خلال منظمات المجتمع المدني.

استخدم "جيمس روزنو" مصطلح الحوكمة العالمية للدلالة على تنظيم العلاقات بين الدول في ظل غياب سلطة سياسية شاملة؛ بحث أكد أن العالم ما بعد الوستفالي هو ضحيّة للاضطراب الذي يعكس حالة الفوضى غير المتحكم فيها والتي تعبّر عن وجود ثلاثة أزمات هي: أزمة السيادة، فقاعدة قدرة الدول على إدارة المشاكل تتراجع باستمرار، أزمة متعلقة بالإقليم؛ فالتوجه نحو العولمة يتجاوز نموذج الدولة؛ أزمة السلطة؛ تعدد الفواعل وتنوعهم ونسبية قدرتهم على الفعل تمنع قيام نظام مستقر؛ فالحوكمة العالمية بهذا المفهوم هي منظور تحولي في الطريقة التي تحكم بها الدول، المنظمات ومجتمعات ما بعد الحداثة وذلك بسبب تحول أربعة عمليات أساسية:[4]

– نقل السياسات من الدولة إلى المنظمات الدولية والإقليمية.

– نزع الأقلمة كتعبير عن نشأة فضاءات سياسية جديدة تتعدى حدود الدولية القوميّة الإقليمية.

– توزيع أو نشر القوة السياسية بين السلطات العامة، الفواعل شبه الحكومية أو الخاصة.

– نزع الشرعيّة عن الدولة والذي يعبّر عن أزمة دولة الرفاه، فشل الدولة وغياب الأداء.

2. بناء السلام

يعتبر بناء السلام أحد المفاهيم الأساسية التي تعنى بمرحلة ما بعد النزاع لخلق بيئة جديدة خالية من العنف، وكنظير للدبلوماسيّة الوقائية التي تسعى إلى تفادي الوقوع في أزمات جديدة؛ وهو أحد المفاهيم الجديدة التي طورتها هيئة الأمم المتحدة تماشياً مع التحولات التي أفرزتها بيئة ما بعد الحرب الباردة، ويعود الفضل في ذلك إلى الأمين العام السابق "بطرس بطرس غالي" الذي أعد تقريراً سنة 1992 طرح فيه رؤيته

حول تعزيز قدرة الأمم المتحدة على صياغة وتحقيق مفهوم شامل ومتكامل لإرساء السلم والأمن الدوليين، مضمناً إياه حلقة متكاملة مشكلة بالأساس من أربعة مصطلحات رئيسية ألا وهي: الدبلوماسية الوقائية، صنع السلام، حفظ السلام، بناء السلام؛ وأشار "يوهان غالتونغ**johangaltung** "أن عملية بناء السلام تجسد المرحلة التي يتم فيها إعادة بناء المؤسسات سواء كانت سياسية، اقتصادية أو اجتماعيّة؛ وهي العملية التي من شأنها توفير كل ما يحول دون الرجوع إلى العنف[5] فهو مسعى يهدفُ إلى خلق سلم مُستدام من خلال مُعالجة الأسباب الجذرية للنزاع العنيف، وتوظيف القُدرات المحليّة للإدارة السلميّة لمرحلة ما بعد النزاع"[6]

أما معهد الولايات المتحدة للسلام فيعرفه بكونه يأتي في سياق جهود الإنعاش بعد انتهاء الصراع من أجل تعزيز المصالحة وإعادة الإعمار، وقد اتخذ مؤخراً معنى أوسع يشمل على توفير الإغاثة الإنسانية وحماية حقوق الإنسان وحفظ الأمن ووضع أساليب غير عنيفة لحل النزاعات وتعزيز المصالحة وتقديم خدمات علاج الصدمات وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم ودعم التعليم والمساعدة على إعادة البناء الاقتصادي، ومنع نشوب النزاعات ومنع تكرار العنف.[7]

يعتبر بناء سلام دائم في المجتمعات التي مزقتها الحروب من بين الأكثر التحديات صعوبة تواجه السلم والأمن العالميين. ويتطلب بناء السلام استمرار الدعم الدولي للجهود الوطنية من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة – كمراقبة وقف إطلاق النار، وتسريح وإعادة دمج المقاتلين، والمساعدة في عودة اللاجئين والمشردين؛ والمساعدة في تنظيم ومراقبة الانتخابات لتشكيل حكومة جديدة، ودعم إصلاح قطاع العدالة والأمن؛ وتعزيز حماية حقوق الإنسان، وتعزيز المصالحة بعد وقوع الفظائع الماضية.[8]

صرح الأمين العام للأمم المتحدة "أنطونيو غوتيريش" "إن الجهود الرامية إلى بناء السلام والحفاظ عليه ضرورية ليس فقط عندما يندلع النزاع، بل وقبل ذلك بوقت طويل من خلال منع نشوب النزاع ومعالجة أسبابه الجذرية. ويجب علينا أن نعمل معا بطريقة أفضل على امتداد مسار السلام، مع التركيز على جميع أبعاد النزاعات"[9]

يرى "جون بول لادراش" بأن بناء السلام يفهم كمفهوم شامل الذي يضم ويولد ويديم مجموعة كاملة من العمليات، المقاربات والمراحل اللازمة لتحويل النزاع نحو علاقات سلميّة أكثر استدامة، وبالتالي

ينطوي على المدى البعيد على مجموع النشاطات التي تسبق وتتبع اتفاقيات السلام الرسميّة، لأن السّلام ليس مجرد مرحلة أو ظرف مؤقت وإنما هو عبارة عن بنيّة اجتماعية ديناميكية متكاملة[10].

يشير المفهوم أيضاً إلى الأنشطة التي تتجاوز التدخل في الأزمات أو إدارة الصراع، مثل التنمية طويلة المدى التي تركز على التنمية الاجتماعية والحكومية وغير الحكومية (بما في ذلك الآليات الدينية) التي تفضل الوسائل البناءة وغير العنيفة لحل الخلافات. فبناء السلام هو نهج لحالات ما بعد الصراع التي تقر بالحاجة إلى المصالحة، وتطوير القدرة على حل النزاعات، والعمل من أجل سلام مستدام. إنه يتضمن مجموعة كاملة من الأساليب والعمليات والمراحل اللازمة للتحول نحو علاقات سلمية أكثر قابلية للإدارة وهياكل الحوكمة.[11]

تسعى عملية بناء السلام إلى معالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعواقبه من خلال إصلاح العلاقات الفاسدة، ودفع المصالحة، وبناء المؤسسات والإصلاح السياسي، وتسهيل التحول الاقتصادي من أجل تحقيق الاستقرار والعدالة على المدى الطويل، والحكم الرشيد، وإعادة بناء البنى التحتية للدولة، وإعادة تأهيل القوات المقاتلة ودمجهم. علاوة على ذلك، تسعى إلى تعزيز الأمن البشري من أجل خلق سلام إيجابي أو توازن اجتماعي مستقر لا تتفاقم فيه النزاعات[12]

ثانيا:مكانة المنظمات غير الحكومية في عملية بناء السلام

1. تعريف المنظمات غير الحكومية

يستخدم مصطلح غير الحكومية أو غير الربحية عادة لتغطية مجموعة من المنظمات التي تعمل على تشكيل المجتمع المدني. وتتميز هذه المنظمات بشكل عام بأن الغرض من وجودها لأهداف أخرى غير ربحية. إذ أن لوجودها عدة أسباب تهدف إلى تحقيق مجموعة واسعة متنوعة من المشاريع والأنشطة. وتتراوح المنظمات غير الحكومية من مجموعات الضغط الصغيرة، على سبيل المثال مخاوف بيئية محددة وانتهاكات محددة لحقوق الإنسان، من خلال الجمعيات التربوية التعليمية الخيرية وملاجئ النساء والجمعيات الثقافية والمنظمات الدينية والأسس القانونية، وبرامج المساعدة الإنسانية[13].

عرفتها الأمم المتحدة بأنها "مجموعات طوعيّة لا تستهدف الربح ينظمها مواطنين على أساس محلي أو قطري و إقليمي أو دولي، ويتمحور عملها حول قضيّة معينّة، ويقودها أشخاص ذو اهتمامات مشتركة، وهي تؤدي طائفة من الخدمات والوظائف الإنسانية، وترصد السياسات وتشجع على المشاركة السياسية على المستوى المجتمعي، وهي توفر التحليلات والخبرات فضلاً عن مساعدتها من رصد وتنفيذ

الاتفاقيات الدولية"؛ كما قد ينحصر عمل بعض هذه المنظمات حول مسائل محددة كالدفاع عن حقوق الإنسان[14].

يعرفها "مارسيل ميرل" بأنها "كل تجمع أو رابطة أو حركة مشكلة على نحو قابل للاستمرار من جانب أشخاص ينتمون إلى دول مختلفة، وذلك بغرض تحقيق أغراض ليس من بينها تحقيق الربح"؛ في حين أن "جون بولي" و"جورج م. توماس" قد عرفاها بأنها "كيانات عبر وطنيّة تمارس نوعاً محدداً من السلطة "التطوع الرشيد" وتستخدم موارد محدودة لوضع القواعد وتحديد المعايير ونشر المبادئ وهي تمثل البشرية بشكل واسع أمام الدول والفاعلين الآخرين".[15]

تملك المنظمات غير الحكومية مؤهلات وإمكانيات معتبرة جعلت منها أحد أهم الفواعل المعنيّة بإعادة بناء مرحلة ما بعد النزاع؛ فضلاً عن خبرتها الميدانيّة الكبيرة في مهام ذات صلة ببناء السلام كالإغاثة وبناء القدرات، وتمتلك هذه المنظمات المرونة والمصداقية التي تتيح لها بناء علاقات ثقة مع السكان المحليين حتى يتم قبولها بسهولة وبالتالي كسب شرعيتها، بالإضافة إلى قدرتها على تطوير مشاريع وشراكات فعالة من شأنها أن تسهم في عملية بناء السلام.[16]وتشرك المنظمات غير الحكومية في مجموعة من السمات أهمها:[17]

– أن تكون مستقلة عن الحكومات بمعنى أنه "لا يجب أن تكون لها علاقة هيكلية مؤسسية بالحكومة، وإن كان بإمكانها الحصول على بعض المساعدات المالية أو الفنيّة من الحكومة.

– ينشؤها أشخاص طبيعيون أو اعتباريون؛ شريطة أن يكون الشخص المعنوي دون الدولة أو الأجهزة الرسمية التابعة لها.

– ألا تكون حركات سرية أو محظورة أو خارقة للقانون كشبكة المافيا أو تجارة المخدرات.

– السعي لتحقيق النفع العام والمنفعة المتبادلة لأعضائها.

2.ظروف نشأة المنظمات غير الحكومية

تاريخياً، بدأت بداية المنظمات غير الحكومية الوطنية من العصور القديمة. فالمنظمات الدولية غير الحكومية لها تاريخ يعود إلى عام 1839 على الأقل. على سبيل المثال، تأسست منظمة الروتاري الدولية في عام 1905. ويقدر أنه في عام 1914 كان هناك 1083 منظمة غير حكومية. وكانت هذه المنظمات غير الحكومية مفيدة للغاية في لحظة مناهضة العبودية وفي الحركة من أجل حق المرأة في

التصويت، والتي بلغت ذروتها في وقت المؤتمر العالمي لنزع السلاح. ومع ذلك، فإن عبارة ‘‘منظمة غير حكومية" لم تدخل حيز الاستخدام العام إلا مع إنشاء منظمة الأمم المتحدة في عام 1945 مع المادة 71 من الفصل العاشر الذي نص عليه فصل الأمم المتحدة.[18]

كانت المنظمات غير الحكومية نشطة على الصعيد الدولي منذ القرن الثامن عشر في الدول الغربية، خاصة قضايا إلغاء تجارة الرقيق. وبحلول بداية القرن العشرين، كان هناك جمعيات المنظمات غير الحكومية التي تروّج لهوياتها وأجنداتها على الصعيدين الوطني والدولي. على سبيل المثال، في المؤتمر العالمي للجمعيات الدولية عام 1910، كان هناك 132 جمعية دولية ممثلة، للتعامل مع قضايا متنوعة مثل النقل وحقوق الملكية الفكرية ومكافحة المخدرات، قضايا الصحة العامة. في عام 1945، تم إضفاء الطابع الرسمي على المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة مشاركة المنظمات غير الحكومية في عمليات وأنشطة الأمم المتحدة، وبل إن بعض المنظمات غير الحكومية ساهمت في صياغة الميثاق بحد ذاتها.[19]

أثرت مجموعة مختلفة من العوامل المميزة في نمو المنظمات غير الحكومية، مثل تأثير المبشرون المسيحيون، نمو الإصلاحيين؛ وفي الهند الأفكار المؤثرة لـ"مهاتما غاندي"، الذي وضع مفهوم العمل التطوعي في مركز رؤيته للتغيير، وإلهام المنظمات مثل جمعية مزارع سارفا سيفا (**ASSEFA**) تسعى لبناء الاعتماد على الذات على مستوى القرية. إضافة إلى مناطق أخرى من نشاط المنظمات غير الحكومية المرتبطة بجنوب آسيا، حيث تم الحصول على الائتمان والمدخرات من المساعدة الذاتية المحلية، ومجموعات الائتمان المتناوبة التي تجمع الموارد في صندوق مركزي وبعد ذلك يتناوبون على الاقتراض والسداد. أما في دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي، كانت هناك زيادات كبيرة في الأعداد من المنظمات غير الحكومية كمانحين غربيين بدأوا ما أسموه بتعزيز الديمقراطية وتنمية المجتمع المدني.[20]

ثالثًا: استراتيجيات المنظمات غير الحكومية في بناء السلام في إفريقيا

يعرف عن إفريقيا في الأدبيات الأكاديمية أنها بؤرة للمشاكل والتهديدات الأمنية التي رافقت عملية بناء الدول الوطنية؛ حيث أصبح القادة وتبعاً لعوامل عديدة عاجزين على النهوض بالتنمية والخروج من التخلف.

1. الأوضاع في إفريقيا

حدثت تحولات في طبيعة الصراعات خلال فترة التسعينات وطرحت أبعاداً جديدة في قضايا الأمن أطلق عليها "الحروب الجديدة في افريقيا"؛ ويكلف النزاع المسلح في افريقيا ما يعادل 18 مليار دولار سنوياً، وتشكل نسبة الوفيات ما نسبته 50% من وفيات الأطفال حول العالم، وربما ما يميّز النزاعات الإفريقية هو تعقيدها وطول أمدها، كما أن أغلب اتفاقيات السلم لا تدوم وسرعان ما تنتكس؛ بالإضافة إلى تميّزها بالطابع الإنتشاري الذي يؤثر على رقعة الدول الواقعة في مجال وقوعها إلى إفراز نزاعات جديدة.[21]

أسفر الصراع في المناطق الجنوبية الغربية والأنغولية الغربية من الكاميرون عن وجود أكثر من 26,000 لاجئ كاميروني في نيجيريا. كما أجبر المزيد من الصراع العرقي بين الطوارق والبوله على الجانب الشمالي من حدود مالي مع النيجر 42,300 نازح على دخول مناطق تاهوا وتيلابيري. ولا تزال الجماعات المسلحة وأنشطتها في جمهورية إفريقيا الوسطى سبباً لانعدام الأمن، مما يؤدي إلى مزيد من تهجير لاجئي إفريقيا الوسطى، وخاصة إلى الكاميرون. وفي أوت من عام 2018، فإن من بين 573,300 لاجئ من إفريقيا الوسطى في المنطقة الفرعية، كان هناك ما لا يقل عن 261,200 في الكاميرون. لا تزال جمهورية إفريقيا الوسطى مصدراً رئيسياً للاجئين في المنطقة الفرعية، تليها السودان ونيجيريا ومالي. ولا يزال وضع مالي يمثل مصدر قلق مع ما يقرب من 70,000 مالي نازح داخلياً في نهاية أوت 2018 و139,800 آخرين في كل من بوركينا فاسو وموريتانيا والنيجر.[22]

تميل معظم النزاعات إلى أن تكون داخلية، وتحدث بين مجموعات الهوية المختلفة داخل الدولة. وتنشأ هذه الصراعات حول قضايا الهوية والتهميش الاقتصادي والسياسي والظلم والموارد الندرة والتمييز العرقي. وهي طويلة الأمد وغالبًا ما تكون بسبب التخلف والفقر.[23]

شهدت **نيجيريا** ثلاث سنوات من الحرب الأهلية والاضطرابات الأمنية في أجزاء مختلفة من البلاد، وبالتحديد مناطق دلتا النيجر في الجنوب والجنوب، ومناطق جوس باوتشي في ولايتي باوتشي والبلاتو، وولايات إيبوني في الولايات الجنوبية الشرقية. هي على مستويات مختلفة من الشدة وتسوية السلام. لقد ألحق ذلك آثارًا مدمرة بنيجيريا من حيث الخسائر الفادحة في الأرواح، والمعاناة الإنسانية، وتدمير مرافق البنية التحتية، وتعطيل الأنشطة الاقتصادية والزراعية، والفوضى القادمة التي لا تهدد السلام

والأمن الداخلي في نيجيريا فحسب، بل تهدد أيضًا السلام الداخلي في إفريقيا وخارجها. ومن المثير للقلق أن معظم مناطق الصراع هذه تفتقر إلى الإرادة السياسية للحفاظ على اتفاقيات السلام السابقة وقد وقعت ضحية للنقرات المسلحة المستمرة والصراع العرقي(Uzuegbunam, 2016, p. 208)[24].

أشار معهد SIPRI لبحوث السلام إلى ما لا يقل عن 15 دولة تشهد نزاعات مسلحة نشطة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في عام 2019: بوركينا فاسو وبوروندي والكاميرون وجمهورية إفريقيا الوسطى وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا وكينيا ومالي. وموزمبيق والنيجر ونيجيريا والصومال وجنوب السودان والسودان. ثماني نزاعات مسلحة منخفضة الحدة ودون وطنية، وسبع نزاعات مسلحة شديدة الحدة (نيجيريا والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية وبوركينا فاسو ومالي وجنوب السودان والكاميرون). تم تدويل جميع النزاعات المسلحة تقريبًا، بما في ذلك نتيجة لجهات فاعلة تابعة للدولة (سواء بشكل مباشر أو من خلال وكلاء) والأنشطة العابرة للحدود للجماعات الإسلامية العنيفة والجماعات المسلحة والشبكات الإجرامية الأخرى. غالبًا ما كانت ديناميكيات الصراع والتوترات العرقية والدينية متجذرة في مزيج من ضعف الدولة، والفساد، وعدم فعالية تقديم الخدمات الأساسية، والتنافس على الموارد الطبيعية، وعدم المساواة، والشعور بالتهميش. استمرت قضيتان أخريان شاملتان في تشكيل الأمن الإقليمي: التدويل المستمر لأنشطة مكافحة الإرهاب، والأثر المتزايد لتغير المناخ – مع ندرة المياه التي تشكل تحديًا خطيرًا بشكل خاص[25].

أشار تقرير لمنظمة العفو الدولية أن النساء والفتيات كن عرضة للتمييز والعنف بسبب نوع الجنس، حيث كان العنف المنزلي متفشياً إلى جانب العنف الذي ترعاه الدولة والعنف المرتبط بالنزاع، وارتكبت عمليات اغتصاب من قبل الجنود وأفراد الجماعات المسلحة في العديد من مناطق النزاع، ومنها مالي، تشاد، وجمهورية الكونغو الديمقراطية.[26]

2. جهود المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

أبرز الأمين العام للأمم المتحدة السابق "بان كي مون" في تقرير له عام 2012؛ أن النجاح في عملية بناء السّلام يتطلب قدراً من التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة، ويكون هذا من خلال تمكين المرأة، دعم مشاركة الشباب، مشاركة المجتمعات المحلية المهمشة.[27]

تعمل المنظمات غير الحكومية على تعزيز الأمن الإنساني والقدرة على الصمود للصدمات والتهديدات في منطقة الساحل؛ ومعالجة جذور أسباب النزاعات والتطرف العنيف من خلال الوقاية

والحكم الرشيد والتماسك الاجتماعي[28]. والتحدي الأكبر هو الانتقال مما يسمى "السلام السلبي" الذي يتسم بغياب الحرب إلى "سلام أكثر إيجابية" يتم فيه معالجة الأسباب الجذرية للنزاع بشكل هادف؛ ويمكن تحديد عدد من المجالات الرئيسية للتركيز على أنشطة بناء السلام[29]:

- توفير الأمن: ويشمل الإجراءات الأمنية والعسكرية، وإصلاح قطاع الأمن، وإنفاذ القانون.
- منع المفسدين: ويشمل الردع والذكاء ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بنجاح.
- تعزيز التنمية: التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتوزيع الموارد.

إعادة البناء المادي والمساعدات وإصلاح السوق.

- تعزيز المؤسسات والعمليات السياسية والقضائية: بما في ذلك إعادة البناء أو تعزيز العمليات والمؤسسات السياسية الشرعية، والحكم، وتعزيز المجتمع المدني والانتخابات ومكافحة الفساد وإصلاح القضاء.
- معالجة البعد النفسي الاجتماعي للصراع: بما في ذلك الصدمات والمصالحة بين الأفراد وبين الطوائف..

يشكل بناء الثقة شرط أساسي لبناء القدرات وهذا نتيجة ما تخلفه النزاعات من صدمات وحالات معنوية سيئة وانهيار الروابط الاجتماعية، وتتضمن عمليات بناء القدرات في مجتمعات ما بعد النزاع تدخل المنظمات غير الحكومية وذلك بالتركيز على تسخير جميع الإمكانيات واستخدام الآليات التي من شأنها تطوير وتنمية قدرات المجتمع المحلي، حيث تعمل على تدريب الأفراد من أجل تمكينهم لإنشاء منظمات غير حكومية محلية وتنظيم ورشات ودوريات تدريبية، وخلق مراكز استعلامية لرفع الوعي بين الأفراد[30] (صالحي، 2018، صفحة 491) .

ففي نيجيريا مثلاً فإن المنظمات غير الحكومية العاملة إما موجهة نحو الإغاثة أو موجهة نحو التنمية، أو تقدم خدمات أو تشاركية، أو دينية أو علمانية، أو عامة أو خاصة، وقائمة على المجتمع، وطنية أو دولية. تحاول المنظمات غير الحكومية المعنية بالدعوة في نيجيريا قدر المستطاع زيادة الوعي والقبول والمعرفة من خلال الضغط، وفعاليات النشطاء والعمل الصحفي[31] وهنا يمكن التنبيه إلى الدور الذي لعبته "جمعية الأصدقاء الدينيين les quakers" في جهود الوساطة أثناء حرب البيافرا في نيجيريا.[32]

تشارك المنظمات غير الحكومية أيضاً في عمليات نزع السلاح والتسريح وإعادة الدمج على المدى البعيد للمقاتلين السابقين في الحياة المدنية، ويساعد ذلك على التعامل مع المشاكل الأمنية التي تحدث بعد النزاعات وذلك بتوفير بديل للمقاتلين عن مصادر كسب العيش وشبكات الدعم العسكري التي قد يكونون اعتمدوا عليها خلال فترة النزاع.

تهدف منظمة العفو الدولية لحماية الأشخاص الأكثر ضعفاً وذلك لضعف حالتهم السياسية، الاجتماعية والبدنية، ومن جانب آخر تسعى المنظمة إلى تقصي الحقائق بكل دقة وتمحيص لذلك ترسل خبرائها للتحدث مع الضحايا وحضور المحاكمات ومقابلة المسؤولين والناشطين الحقوقيين في البلد المعني، كما تقوم بجمع المعلومات حول القضايا؛ ويتخلص دور المنظمة في وقت النزاعات المسلحة في:[33]

– معارضة المنظمة لنقل الأسلحة: تدعو المنظمة إلى الاعتماد على اتفاقيات ومعاهدات دولية تحظر تصدير الأسلحة والتي تتسبب بجرائم دولية.

– التنديد بالتدخلات المسلحة غير المشروعة: حيث تعتبر المنظمة كل تدخل مسلح لم يراع فيه احترام مبادئ الميثاق وقواعد القانون الدولي الإنساني تدخلاً غير مشروع.

– معارضة الانتهاكات التي ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة، مثل اعتقال سجناء الرأي، احتجاز الرهائن، التعذيب، ضمان محاكمة عادلة لجميع السجناء السياسيين، ومساعدة طالب اللجوء والسعي إلى ضمان وضع الضوابط للعلاقات بين الدول في المجالات العسكرية والأمنية والشرطية بما يكفل احترام حقوق الإنسان.[34]

تحاول اللجنة الدولية للصليب الأحمر في إطار عملها أن تمد المساعدة والحماية للنازحين داخلياً في افريقيا؛ وهي هنا ملتزمة بدعم اتفاقية كمبالا، فقد شاركت في صياغة هذه الاتفاقية بتقديم المشورة القانونية فيما يتصل بالقانون الدولي الإنساني، ودعمت عملية التفاوض التي أفضت إلى اعتمادها في أكتوبر 2009، وتواجدت اللجنة منذ سنة 1998 بالكونغو عن طريق بعثة إقليمية مستقلة، كانت تهدف إلى تحسين معاملة المدنيين والمحتجزين وضمان احترام القانون الدولي الإنساني، وقدمت للنازحين داخليا مستلزمات منزلية وزراعية، وعملت على تحسين مرافق المياه والصرف الصحي والعناية الصحيّة، إضافة إلى إعادة الروابط بين أفراد الأسر المشتتة، كما قدمت دعماً مادياً لتحسين قدرات جمعية الصليب الأحمر الكنغولي.[35] كما نجد أنه قد تم جمع شمل 152 طفلاً من الأطفال المجندين بأقاربهم بعد تسريحهم، كما قامت اللجنة سنة 2014 بجمع شمل 283 طفلاً كانوا مجندين في صفوف قوات وجماعات مسلحة

هذا زيادة عن 413 طفلاً من الأطفال الذين جرى تسريحهم وإعادتهم إلى مناطقهم للتأكد من اندماجهم في عائلاتهم ومجتمعاتهم؛ وذلك بمساعدة متطوعي الصليب الأحمر لجمهورية الكونغو الديمقراطية[36]

أما في ليبيا ومنذ بداية الاضطرابات عام 2011 عملت اللجنة على تقديم المساعدات للمدنيين في ظل الأوضاع الإنسانية المزرية حيث استفاد أكثر من50,000 شخص في الأجزاء الشرقية والجنوبية من البلاد من تحسين فرص الحصول على مياه الشرب، وتدابير التخلص من مياه الصرف وتنظيف آثار الفيضانات بعد وقوعها. وتمكنت 530 عائلة من استعادة الاتصال بين أفرادها عبر خدمات المكالمات الهاتفية أو مكالمات الفيديو، والرسائل الشفهية القصيرة، تبرعت اللجنة الدولية بمستلزمات طبية أساسية لـ 28 مستشفى ومرافق أخرى في أرجاء ليبيا. وحصلت 10 مستشفيات و12 مركز رعاية صحية أولية على الأقل في طرابلس، و مصراته، وبنغازي، وسبها على إمدادات طبية بشكل منتظم.[37]

3. تحديات عمل المنظمات غير الحكومية في بناء السلام

تواجه المنظمات غير الحكومية في أداء مهمتها عقبات عديدة قد تحول دون تحقيق أهدافها؛ ومن بين تلك العقبات نذكر:

– التمويل والموارد البشرية: يعد المال عنصراً مهماً إذ بدونه لا تستطيع المنظمة تقديم مختلف خدماتها؛ وهنا تجد العديد من المنظمات نفسها في حلقة صراع بين مصادر التمويل الخارجية التي تشكل في الغالب المصدر الرئيسي لتمويلها وبين السياسات والأهداف التي تريد هذه الجهات تمريرها عبر غطاء ممثلة في العمل الإنساني الذي ترعاه "المنظمات غير الحكومية" ما يجعلها المستهدف من السخط الشعبي الرافض لتلك السياسات والمشاريع. وتعاني المنظمات غير الحكومية من نقص في المورد البشري بسبب تفضيل الكثير فرص عمل أكثر استقراراً؛ كما تشكل سلامة الموظفين تحدياً آخر في خضم حالات الصراع والنزاع المتكرر[38].

– معضلة بناء الدولة الوطنية؛ فلا يمكن الحديث عن بناء الدولة ما دام الولاء للقبيلة، والتي غالباً ما يكون لها دور كبير في إشعال الحروب الداخلية؛ وعرقل إمكانية وجود علاقات تفاعلية فيما بينهم في ظل مؤسسات ضعيفة أو قيّم يتبناها كل أفراد المجتمع، ووصاية اقتصادية وتكنولوجية ومؤسساتية للقوى الإقليمية والدولية.[39]

– تلعب العادات والتقاليد والأعراف دوراً في تثبيط عمل العديد من المنظمات غير الحكومية التي وفي إطار عملها في بناء السلام، تقوم بنشر أفكار وجلب عادات غريبة وبعيدة كل البعد عن عادات وتقاليد شعوب الدول المتدخل فيها تحت شعار الحرية والمساواة، وهو ما يتنافى والقناعات المجتمعية المحلية، ولذلك تلقى هذه المنظمات في غالب الأحيان الرفض من قبل المجتمع بعدم التعاون معها أو التطوُّع فيها.[40]

– غياب عامل الثقة بين المنظمات غير الحكومية والشعوب؛ فغالباً ما تنظر هذه الأخيرة إلى المنظمات غير الحكومية نظرة تشاؤميّة؛ حيث تعتبرها أنها تعمل وفق أجندات غربية بالإضافة إلى عمليات التجسس التي تقوم بها لصالح دولها؛ وهذا ما يجعل الشعوب لا تتعاون معها.

الخاتمة

شهدت مرحلة ما بعد الحرب الباردة ظهور فواعل جديدة إلى جانب الدول؛ تسعى هي الأخرى للعب دور في السياسة الدولية؛ وقد اختلفت هذه المنظمات غير الحكومية ما بين التطوعيّة، التنموية وحتى السياسية منها؛ وذلك لتحقيق أهدافها، وقد سعت هذه المنظمات على مر التاريخ تسويق فلسفة براغماتية نفعيّة؛ سواء لتحقيق مصالحها، أو العمل على مساعدة الدول في بناء السلام عقب فترات النزاع الطويلة عن طريق تقديم المساعدات التنموية والاستشارية.

تجسد المنظمات الحكومية فلسفة مشاركة الأفراد في إدارة شؤونهم المحليّة وفي سياسات التنمية أيضاً؛ من خلال إشراكهم في وضع الخطط والاستراتيجيات الكفيلة بمعالجة مشاكلهم؛ فالفرد يعتبر محور للعملية التنمية وأن سلامته وأمنه جزء من مقاربة الأمن الإنساني في ظل الظروف المأساوية التي تعيشها بلدان القارة الإفريقية خاصة مع تزايد النزاعات الإثنية؛ المشاكل البيئية وحتى الحروب التي جعلت شعوب القارة عرضة للتهديدات الأمنية؛ وهذا ما شجع المنظمات غير الحكومية على لعب دور في هذا المجال.

التهميش:

[1]نصيرة صالحي، "مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، (2020)، ص 42.

[2]البراوي، أنمار أمين، "محددات الحوكمة: دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول"، المؤتمر الدولي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، (طرابلس: جامعة الجنان، 2012)، ص 04.

[3] المرجع نفسه. ص 06.

[4]إدريصفيّة، "تشبيك علاقة الدولة-المجتمع من منظور الحوكمة العالمية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (2018)، ص، ص 149-150.

[5]عادل زقاع، هاجر خلالفة،"عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، دفاتر السياسة والقانون، (2014)، ص268.

[6]منصر، جمال، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، دفاتر السياسة والقانون، جوان 2015، ص381.

[7]كلثومة بن دادة، "تحديات ورهانات بناء السلم في إفريقيا"، تقرير: حالة حقوق الانسان، (منظمة العفو الدولة، 2021)، ص 2019.

[8]الأمم المتحدة، شوهد في:2022/09/13، أنظر: https://www.un.org/peacebuilding.

[9]نفس المرجع.

[10]عادل زقاع، هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص274.

[11]waldman, thomas, "conflict resolution, peace building and youth", (2009), p.8.

[12]Nacef, Hanane et Djamel Menanceur, "cultural approaches to peace building an introduction to building a culture of peace," journal of politic and law (2021), p709

[13]council of europe.vu le : 13/09/2022, voir : https://www.coe.int/ar_JO/web/compass/human-rights-activism-and-the-role-of-ngos .

[14]حمليل صالح، "المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان"، مجلة الحقيقة، (2006)، ص، ص. 134-135.

[15]سالي عاشور، "المنظمات غير الحكومية الدولية: تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية." المجلة الإجتماعية القومية (2018)، ص. 51-52

[16]عادل زقاع، هاجر خلالفة. المرجع السابق، ص274.

[17]سالي عاشور، المرجع السابق، ص56.

[18]Uzuegbunam, Anthonia O, "Non-Governmental Organizations (NGOs), Conflict and Peace Building in Nigeria," open journal of philosophy, (2016), p.208.

[19]lewis, david, 2016, voir : https://www.researchgate.net/publication/30239147 p.05.

[20]lewis, david.op.cit, p06

[21]بن دادة كلثومة، المرجع السابق، ص420

[22]المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شوهد في: 2022/09/13، أنظر:

https://www.unhcr.org/ar

[23]waldman, thomas, "conflict resolution, peace building and youth" ,(2009), p03

[24]Uzuegbunam, Anthonia O. op.cit.p208.

[25]SIPRI, vu le : 13/09/2022, voir : https://www.sipri.org/yearbook/2020/07 .

[26]منظمة العفو الدولية، تقرير: حالة حقوق الإنسان ، (2013).

[27]لكمين خيرة، "دور الفواعل الوطنية غير الرسميّة في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع –العراق نموذجاً".
حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية، عدد 06، (2017)، ص39.

[28]nation, united. "the 10 un support plan for the sahel countries", (2018), p.p 13-23.

[29]waldman, thomas. "conflict resolution, peace building and youth",(2009), p.10.

[30]صالح نصيرة،"نحو تفعيل ترتيبات بناء السلام من منظور المنظمات الدولية غير الحكومية،" مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (2018).

[31]Uzuegbunam, Anthonia O. op.cit.p.209

[32]عبد الوهاب عمروش، "بناء السلام الديني"، مجلة مدارات سياسية، (2021)، ص 376.

[33]البتول سام العبد الله،"منظمة العفو الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان"، بحث علمي وقانوني أعد لنيل درجة الإجازة في الحقوق، الجمهورية العربية السورية، (2020)، ص20.

[34]رسولي أسماء، "دور وسائل الإعلام في تفعيل أداء المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال العمل الإنساني: منظمة العفو الدولية أنموذجاً"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، (2022)، ص.455.

[35]فاطمة بومعزة، منى بومعزة، "تصدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر لظاهرة النزوح الداخلي "افريقيا نموذجاً"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، (2021)، ص1002

[36]الراعي العيد، قلفاط شكري، "دور اللجنة للصليب في حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة"، مجلة آفاق للعلوم ، (2019)، ص247.

[37]اللجنة الدولية للصليب الأحمر، شوهد في: 2022/10/01، أنظر:

https://www.icrc.org/ar/document/icrc-activities-libya

[38]عادل زقاع، هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص.ص 282-283.

[39]بن دادة كلثومة، المرجع السابق، ص.423.

[40]عادل زقاع، هاجر خلالفة، المرجع السابق، ص.283.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

1) الرسائل العلمية:

- البتول سام العبد الله،"منظمة العفو الدولية ودورها في حماية حقوق الإنسان"، بحث علمي وقانوني أعد لنيل درجة الإجازة في الحقوق، الجمهورية العربية السورية، (2020)، ص20.
- نصيرة صالحي، "مكانة المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل بناء السلام لما بعد النزاع في ظل التحولات العالمية الراهنة"، أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، (2020).

2) المجلات:

- إدريصفيّة، "تشبيك علاقة الدولة-المجتمع من منظور الحوكمة العالمية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (2018).
- حمليل صالح، "المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان"، مجلة الحقيقة، (2006).
- الراعي العيد، قلفاط شكري، "دور اللجنة للصليب في حماية الأطفال أثناء النزاعات المسلحة"، مجلة آفاق للعلوم ، (2019).
- رسولي أسماء، "دور وسائل الإعلام في تفعيل أداء المنظمات الدولية غير الحكومية الناشطة في مجال العمل الإنساني: منظمة العفو الدولية أنموذجاً"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 06، (2022).
- سالي عاشور، "المنظمات غير الحكومية الدولية: تعريفها وخصائصها وسماتها التنظيمية"، المجلة الإجتماعية القومية (2018).
- صالح نصيرة، "نحو تفعيل ترتيبات بناء السلام من منظور المنظمات الدولية غير الحكومية،" مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، (2018).
- عادل زقاع، هاجر خلالفة،"عقبات تفعيل دور المنظمات غير الحكومية في حوكمة عمليات بناء السلام"، دفاتر السياسة والقانون، (2014).
- عبد الوهاب عمروش، "بناء السلام الديني"، مجلة مدارات سياسية، (2021).

- فاطمة بومعزة، منى بومعزة، "تصدي اللجنة الدولية للصليب الأحمر لظاهرة النزوح الداخلي "افريقيا نموذجاً"، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، (2021).
- لكمين خيرة، "دور الفواعل الوطنية غير الرسميّة في بناء السلام في مناطق ما بعد النزاع –العراق نموذجاً". حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية، عدد 06، (2017)
- منصر، جمال، "بناء السلم في مرحلة ما بعد النزاعات: المضامين والنطاقات"، دفاتر السياسة والقانون،(2015).

3) التقارير:

- كلثومة بن دادة، "تحديات ورهانات بناء السلم في إفريقيا"، تقرير: حالة حقوق الانسان، (منظمة العفو الدولة، 2021).
- منظمة العفو الدولية، تقرير: حالة حقوق الإنسان ، (2013).

4) منشورات من المؤتمرات والملتقيات:

- البراوي،أنمار أمين، "محددات الحوكمة: دراسة قياسية لعينة مختارة من الدول"، المؤتمر الدولي حول: عولمة الإدارة في عصر المعرفة، (طرابلس: جامعة الجحنان، 2012).

5) المنشورات الإلكترونية:

- الأمم المتحدة، شوهد في:2022/09/13، أنظر: https://www.un.org/peacebuilding.
- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، شوهد في: 2022/09/13، أنظر: https://www.unhcr.org/ar
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر، شوهد في: 2022/10/01، أنظر: https://www.icrc.org/ar/document/icrc-activities-libya

ثانيا: المراجع الأجنبية:

1) **Ouvrage** :

- nation, united. "the 10 un support plan for the sahel countries", (2018).
- waldman, thomas, "conflict resolution, peace building and youth", (2009).
- waldman, thomas, "conflict resolution, peace building and youth" ,(2009).

2) **Article dans un périodique** :

- Nacef, Hanane et Djamel Menanceur, "cultural approaches to peace building an introduction to building a culture of peace," journal of politic and law (2021).
- Uzuegbunam, Anthonia O, "Non-Governmental Organizations (NGOs), Conflict and Peace Building in Nigeria," open journal of philosophy, (2016).

3) Document d'un site web :

- lewis, david, 2016, voir : https://www.researchgate.net/publication/30239147.
- SIPRI, vu le : 13/09/2022, voir : https://www.sipri.org/yearbook/2020/07 .
- council of europe.vu le : 13/09/2022, voir : https://www.coe.int/ar_JO/web/compass/human-rights-activism-and-the-role-of-ngos .